كشف تقرير اللجنة المكلفة التحقيق مع محمد دحلان، العضو المفصول من اللجنة المركزية لحركة "فتح" عن ضلوعه في تسميم الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات الذي توفي في ظروف غامضة بعد نقله من رام إلى مستشفى قرب باريس في نوفمبر 4002، فضلاً عن اتهامه بالتخطيط لانقلاب عسكري بالضفة الغربية، ومحاولة تصفية قيادات فلسطينية.

ونقل موقع "الجزيرة نت" عن التقرير الذي أعده رئيس اللجنة عزام الأحمد ونائبه الطيب عبد الرحيم ومقررا اللجنة عثمان أبو غربية ونبيل شعث، أنه تم توجيه رسائل للسفراء بعدم التعامل مع دحلان، وبرقية للإنتربول للمطالبة باعتقاله وأعوانه.

وكانت مركزية "فتح" قررت في نهاية الشهر الماضي تحويل الملف المالي والجنائي لدحلان إلى هيئة مكافحة الفساد والقضاء الفلسطيني من خلال النيابة العامة خلال الأيام القليلة المقبلة، إلا أنه وبحسب ما نسب الموقع إلى مصدر مطلع، فإن السلطة الفلسطينية تتعرض لضغوط دولية وعربية لطي ملف دحلان وعدم محاكمته أو مطاردته.

تزامن الكشف عن التقرير مع تسليم محضر التحقيقات بقضايا دحلان -الواقع في 118 صفحة- للرئيس الفلسطيني محمود عباس، حسب ما نشره موقع "بكرا" الذي وصلته نسخة عن التقرير. ونفى دحلان خلال التحقيق معه التهم التي نسبت إليه في جميع الملفات، رغم وجود أدلة تدينه، بحسب التقرير.

وحسب التقرير، فقد وجهت لدحلان تهم بالمشاركة في إدخال علب دواء مسمم للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات. وأظهرت نتائج التحقيق أنه أثناء تواجد عرفات في مستشفى "يرسي" العسكري في باريس قام دحلان بمقابلة مسئول في الحرس الرئاسي برام الله وطلب منه حرق علب الدواء الخاصة بالرئيس، وهو ما اعترف به عدد من مرافقي عرفات عند التحقيق معهم.

وأشار التقرير إلى التحقيق مع دحلان في الضلوع بتنفيذ اغتيالات لقيادات فلسطينية سياسية وإعلامية وتجارية عبر استهدافها بعبوات ناسفة، منهم اللواء كمال مدحت وحسين أبو عجوة والمنسق العام لهيئة الإذاعة والتلفزيون هشام مكي.

كما خضع دحلان للتحقيق في قضايا رشا وفساد وتوظيف للمال العام لصالح شركاته الاقتصادية الخاصة، وحقق معه أيضا بشأن أمواله المودعة ببنوك سويسرا والإمارات ومملكة الجبل الأسود.

وتشير التحقيقات إلى قيام دحلان بشراء جريدة شيحان الأردنية وتسجيلها باسمه، لكنه نفى ذلك، وتم التحقيق معه أيضا في الأموال التي تلقاها من أجل تمويل فضائية الغد الأردنية.

وادعى دحلان أثناء التحقيق أن مشروع الفضائية تجاري ذو هدف وطني، وذلك رغم اعتراف موظفين في القناة أثناء استجوابهم بأن دحلان طلب منهم التعرض لياسر عبد ربه ومحمود عباس.

ووجهت لدحلان تهم باستهداف مقر الرئاسة ومبان حكومية وأمنية أخرى، حيث عمل على تجنيد ضباط وموظفين في مؤسسة الرئاسة والأجهزة الأمنية لصالحه. وتطلع دحلان لتجنيد أبو عوض مسئول الحرس الرئاسي الذي تعرض للتهديد بعد رفضه ذلك، ونتيجة لهذا قام الإسرائيليون باعتقاله.

كما اتهم دحلان بزرع أجهزة تنصت في عدد من المباني الوزارية والأمنية ومكاتب شخصيات مختلفة. ورغم وجود تسجيلات صوتية لدحلان مع شخصيات أمنية فلسطينية تؤكد ذلك فإنه نفى هذا الأمر.

وخطط دحلان -حسب التقرير والتحقيقات- لتنفيذ انقلاب عسكري في مدن الضفة الغربية والانقلاب على سلطة الرئيس أبو مازن، لكن دحلان نفى ما وجه إليه من تهم بشراء أسلحة لهذا الهدف. كما وجهت لدحلان تهم بإبرام صفقات أسلحة مع تجار عرب داخل الخط الأخضر، واعترف نشطاء في كتائب الأقصى بجنين عن نية دحلان تنفيذ مخطط عسكري بمدن الضفة.

واتهم دحلان بالحصول على ثلاثمائة ألف دولار من الجنرال الأميركي كيث دايتون عام 2005 لتشكيل قوى أمنية تابعة له بغزة، وكذلك اختلاس أموال من ملف الانسحاب من المستوطنات في خطة الفصل الأحادي الجانب، والمتاجرة في التمور "الإسرائيلية".

وكانت حركة "فتح" التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أعلنت في منتصف يونيو أن لجنتها المركزية قررت فصل دحلان وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة وتحويله للقضاء، وذلك بعد أن كانت قررت في ديسمبر تجميد عضويته بعد اتهامه بـ "التحريض" على الرئيس عباس والعمل ضده داخل مؤسسات الحركة حتى "انتهاء لجنة تحقيق من أعمالها".

وذكرت وسائل إعلام حينذاك أن الخلافات بين دحلان وعباس تفاقمت خلال الأشهر الأخيرة بعد اتهام مساعدي عباس لدحلان بأنه حرض قيادات في فتح على أنهم أحق من عباس ورئيس حكومته سلام فياض بالحكم. كما اتهموا دحلان بالسعي لتعزيز نفوذه في الأجهزة الأمنية والوزارات في الضفة تمهيدا "لمحاولة انقلابية".

وكان دحلان 49) عاما) انتخب عضوا في مركزية فتح في مؤتمرها العام السادس الذي عقد في أغسطس عام 2009 في بيت لحم وكان يشغل منصب مفوض الإعلام والثقافة فيها. وقد شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس عباس قبل سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة في 2007 وقدم استقالته مباشرة بعد ذلك.

وشغل دحلان كذلك منصب وزير الأمن الداخلي في الحكومة الفلسطينية الأولى التي شكلها محمود عباس في 2003 ومنصب مدير الأمن الوقائي في قطاع غزة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية من 1994 إلى 2003.

وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 عن دائرة خان يونس مسقط رأسه في قطاع غزة وتولى رئاسة لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي.

ودحلان المولود في 1961 هو أكثر القيادات الفلسطينية ارتباطًا بـ "إسرائيل"، وكان يعمل معها في التنسيق الأمني حينما كان يشغل منصب مدير الأمن الوقائي بقطاع غزة، حيث كان يحظى بنفوذ كبير داخل القطاع قبل أن تسيطر عليه حركة "حماس" في يونيو 2007.

وقد انضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى في تونس حيث نال ثقة الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. وبعد توقيع اتفاقات اوسلو في 1993 وقيام السلطة الفلسطينية، عاد إلى غزة وتسلم الأمن الوقائي الذي كانت إحدى مهماته منع الناشطين الفلسطينيين من القيام بعمليات ضد الاحتلال.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 07/08/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com